

مبادرة الحكامة الرشيدة لخدمة التنمية  
في الدول العربية



تبادل الخبرات بين منظمة التنمية  
والتعاون في الميدان الاقتصادي  
والبلدان العربية

حكامة المياه

جدول الأعمال

تونس العاصمة، 8-9 يوليو



الجمهورية التونسية  
الوزارة الأولى

## السياق العام:

يندرج تنظيم هذا المؤتمر الجهوي في إطار مبادرة الحكامة الرشيدة من أجل التنمية، لدعم البلدان العربية. ومن بين أولوياته تحسين الخدمات العامة للمواطنين والمقاولات. ويعتبر هذا الهدف جزءا من الرؤية الشاملة التي تتبناها منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن كيفية تعبئة الفاعلين وتعبئة القدرات على جميع المستويات قصد تشجيع تقديم فعال ومنصف ومستديم على المدى الطويل للخدمات العمومية. وفي هذا الصدد، يكتسي قطاع الماء أهمية بيئية ذلك أنه يحكم التنمية الاقتصادية بالمجتمعات.

ويثير تدبير المياه، في كافة البلدان، رهانات عديدة وذلك في ما يخص التسعير، والاستثمار في الشبكات والبنى التحتية، وتخصيص استعمالاتها (سكنية وصناعية وفلاحية)، وندرة الموارد والمشاكل البيئية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دون إغفال المؤثرات الجغرافية وأثار تغير المناخ على القطاع.

ويمكن ربح هذه الرهانات من خلال وضع حكاماة ناجعة. ويركز المؤتمر أساسا على ثلاثة أوجه لحكاماة المياه وهي: تحقيق انسجام السياسات المائية العامة، وتوفير شروط تنفيذ هذه السياسات، وإنشاء شراكات مع القطاع الخاص، بما في ذلك مشاركة المواطنين والمجتمع المدني:

- كيف يمكن تجاوز المقاربات القطاعية من أجل ضمان تحقيق انسجام في تدبير المياه وإيجاد حل لتعقيد القوانين التنظيمية في مجال يكتسي فيه الترابط بين الرهانات البيئية ورهانات التعمير والطاقة والاكتفاء الذاتي في الغذاء أهمية كبرى؟
- كيف يمكن ضمان توفير تمويل دائم في قطاع يُثقل فيه التكاليف (تشيد البنى التحتية ومعالجة المياه وغير ذلك من النفقات) كاهل الميزانيات العامة، وخاصة منها المحلية، مما من شأنه أن يثبط الاستثمارات الملائمة، وخاصة عندما لا تعكس بيانات الأسعار مجموع تكاليف الإجراءات؟
- كيف يمكن تنفيذ مقاربة إقليمية صائبة بالنظر للخصوصيات المحلية وكذا للانسجام الكلي؟ أي دور يمكن أن تؤديه الآليات الاستشارية ومشاركة المواطنين؟

تعتبر هذه الإشكالات المرتبطة بتدبير الموارد وتقديم خدمات المياه إشكالات مشتركة لدى العديد من البلدان، على اختلاف بناها المؤسسية. وفي غياب نموذج أمثل للحكاماة، يظل ظهور الممارسات الحميدة قرينا أساسا بدراسة التجارب الوطنية. وهذا بالتحديد هو هدف هذا المؤتمر الذي يرمي، بدعوة من الحكومة التونسية، إلى تشجيع تبادل الخبرات بين بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي – وعلى وجه الخصوص بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط – والبلدان العربية بشأن آليات (ترتيبات وشروط الحكامة الأساس) ومقتضيات القوانين التنظيمية التي تمكن من ضمان إنشاء مصلحة عامة فعالة للمياه ومن تشجيع مقاربة متكاملة ومتجانسة لتدبير المياه من خلال تعبئة الفاعلين وتعبئة الموارد الضرورية.

## تبادل الخبرات بين منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والبلدان العربية

اليوم الأول: الثلاثاء 8 يوليو 2009	
استقبال المشاركين والتسجيل	9:00 – 8:30
الجلسة الأولى: الجلسة الافتتاحية تحديات حكامه المياه التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	10:30 – 9:00
<p>ستقدم هذه العروض الأولية نظرة عامة عن الإشكالات الرئيسية التي تعترض حكامه المياه بالبلدان العربية وبلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، مع التركيز على شروط التدبير المتكامل للمياه بالإدارة الوطنية.</p> <p>وسنتمكن بذلك من إبراز أدوات التنسيق الموجودة بغية تحقيق توازن في تقسيم الأدوار والمسؤوليات بين الوزارات وصناع القرار بالقطاع العام وذلك على المستوى الوطني، وضمان انسجام سياسات المياه في مجال التخطيط الاستراتيجي ووضع القوانين التنظيمية.</p>	
<p>الرئيس: السيد سعد صديق، المدير العام للهندسة الريفية واستغلال المياه، بوزارة الزراعة والموارد المائية، تونس</p> <p><b>كلمة الافتتاحية</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>السيد عبد الرزاق دعلول، كاتب الدولة بوزارة الفلاحة والموارد المائية، تونس</li><li>السيد موريزيو بونافيا: رئيس وحدة التنمية والتعاون بالسفارة الإيطالية بتونس. ممثل الرئيس المشارك لفريق العمل الرابع المعني بالإصلاح التنظيمي والخدمات العمومية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.</li><li>السيد مارتن فورست: رئيس قسم إدارة وتحسين أداء القطاع العام، مديرية الحكامة العامة والتنمية الإقليمية، بمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.</li></ul> <p><b>ملقي الكلمة الرئيسية</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>السيد مكي حمزة: المدير العام للموارد المائية بوزارة الزراعة والموارد المائية، تونس</li><li>السيدة كلير شريبط: رئيسة وحدة بمديرية الحكامة العامة والتنمية الإقليمية، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.</li></ul> <p>طاولة مستديرة حول تحديات الحكامة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي</p>	

الجلسة الثانية تشجيع مقاربة مستديمة لتدبير المياه: دور الوكالات وطبيعتها	12:00 – 10:30
<p>نظرا للطبيعة الإقليمية لكل من التزويد بالمياه وتوزيعها ومعالجة المياه المستعملة، تهدف هذه الجلسة إلى تحديد مدى قدرة الوكالات المخصصة لقطاع المياه على التوفيق بين الرؤى المائية والبيئية والإدارية، الوطنية ودون الوطنية. وبذلك سنعنى هذه الجلسة بشروط أخذ الخصوصيات الإقليمية بعين الاعتبار في إعداد وتنفيذ سياسات وطنية للمياه.</p> <p>وستسعى المناقشات إلى تسليط الضوء على تنوع أنماط الوكالات القائمة (إن وُجدت) ومكانتها في الترتيبات المؤسسية: وكالات الواحة بالمغرب، ووكالات الماء بفرنسا والوكالات الحضرية ببلدان أخرى، والإطار التوجيهي للجنة الأوربية المشجع لوكالات الحوض والوكالات التنظيمية وغيرها.</p> <p>وسيمتد التطرق لتحديد دور هذه الوكالات وعلاقتها، باعتبارها من أصحاب المصلحة، مع أجهزة عمومية أخرى. هذا، وسيتم تبادل التجارب بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي كذلك من التعرف على الكيفية التي يمكن بها للبنى التي تتخذ شكل وكالات أن تسهم في انسجام سياسات المياه وفي التدبير المستديم للموارد. والمغزى من وراء تبادل الخبرات هو تحديد ما يمكن للوكالات حله في معضلة الانقسام الإداري على المستوى المحلي، وفهم أصل المسبات التي تعرقل تحقيق التبادل.</p> <p>الرئيس: السيد مكي حمزة: المدير العام للموارد المائية بوزارة الزراعة والموارد المائية، تونس</p> <p>المتحدثون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• السيدة أنثي بروما: المسؤولة عن البرامج بمنظمة الشراكة العالمية للمياه - متوسطة</li> <li>• السيد برنار هيبوليت: رئيس مصلحة بوكالة حوض أدور غارون، فرنسا</li> <li>• السيد محمد هاشمي: متصرف عام، بكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، المغرب</li> <li>• السيد خوان مانويل أرنال ليزاراغا، رئيس، الاتحاد الهيدرولوجرافي لنهر أبرة، أسبانيا</li> <li>• السيد اليساندرو مزاي: مدير إحدى مؤسسات الخدمات المائية (Ambito Territoriale Ottimale) (توسكانا)، إيطاليا</li> </ul>	
استراحة شاي	12:30 – 12:00
الجلسة الثالثة تشجيع مقاربة ناجعة لتدبير المياه من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص (2/1)	14:00 – 12:30
<p>ثمة عدة أنواع من الموارد التي تعتبر ضرورية لفعالية عرض توزيع المياه ومعالجة المياه المستعملة على المستوى المحلي. وترتبط هذه الموارد في الوقت عينه بجودة البنى التحتية والجوانب المالية والمهارات التنظيمية والتقنية، وهي كلها أبعاد تُعقد بتنوعها استعمال شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص.</p> <p>وتعتزم هذه الجلسة البحث في الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز القدرات على المستوى المحلي، إذ سنعنى أساسا بشروط العمل سوية مع القطاع الخاص. كما سنعنى كذلك بتنوع أنماط مشاركة القطاع الخاص في تدبير المياه ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.</p> <p>كيف يتم تصور مشاركة القطاع الخاص (مهارات عملية وبنى تحتية وموارد مالية)، باعتبارها مكملا للموارد ودعما للفاعلين الرئيسيين، وما هي الضوابط والمحفزات التي تضعها مختلف البلدان؟ كيف تجلّي الرؤية العامة لمشاركة القطاع الخاص بمنطقة<sup>1</sup> الشرق الأوسط وشمال إفريقيا القوى الإقليمية المحركة والإشكالات المحلية؟</p>	

<sup>1</sup> 22% من القطاع بالمغرب، و46% بالأردن، و100% من التطهير بقطر، بينما لا تحظى مشاركة القطاع الخاص إلا ضئيلة جدا بتونس باستثناء بعض نظم البناء والتشغيل والتحويل (BOT) في معالجة المياه المستعملة.

الرئيس: السيد مكي حمزة: المدير العام للموارد المائية بوزارة الزراعة والموارد المائية، تونس  
المتحدثون:

- السيدة سيلين كوفمان: محللة اقتصادية/مديرة مشروع بمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي
- السيد أوليفيه جيلبرت: مدير التنمية المستدامة، شركة فيوليا للمياه
- السيد هدايت أتاسوي: المدير العام لبنك المقاطعات، تركيا
- السيد باسل شويرا: مدير مشروع (قطاع المرافق العامة)، وحد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مصر
- السيدة هلا شيخ روجو: مديرة بقسم القطاع الخاص، بنك التنمية الأفريقي

وجبة الغذاء

14:00

### اليوم الثاني: الخميس 9 يوليو 2009

الجلسة الثالثة

10:45 – 9:00

تشجيع مقاربة ناجعة لتدبير المياه من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص (2/2)

سُئِنَى هذه الجلسة برهانات الحكامة التي تصحب مشاركة القطاع الخاص في تدبير المياه. وستسعى أساسا إلى الخلوص إلى إجابات عن الأسئلة التالية: كيف يمكن وضع قوانين تنظيمية فعالة وذات مصداقية توطر مشاركة القطاع الخاص في تدبير المياه؟ ما هي آليات الحكامة التي يجب أن تعتمد في الصفقات العمومية ومساطر طلبات العروض؟ كيف يمكن ضمان تحقيق، وعند الاقتضاء، تحسين انسجام القوانين التنظيمية في إطار متعدد المستويات؟ كيف يمكن إشراك مختلف أصحاب المصلحة وتعزيز التنسيق العمودي والتنسيق بين الفاعلين المحليين بالقطاع العام من أجل حل مشكل الانقسام الإداري وضمان إقامة حوار فعال مع الفاعلين الميدانيين؟

الرئيس: السيد فتحي لبدي، المدير العام للمعهد الوطني الزراعي، تونس  
المتحدثون:

- السيدة عزيزة أموش: محللة للسياسة العامة، بمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي
- السيد محمد حسن: مدير فني بالجمعية الأوروبية لموارد المياه (EWRA)، مصر
- السيد خليل عطية: المدير العام للديوان الوطني للتطهير بتونس.
- السيد نور الدين زبيدي: المدير المركزي للدراسات بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، تونس.
- السيد عدنان بوبكر: المدير المركزي للتعاقد من الباطن والإفراق بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، تونس
- السيدة كلاريسا فيتيلو: مسؤولة عن العقود بشركة المياه والتطهير بولاية الجزائر (SEAL)، الجزائر
- السيدة دسبينا تومادكي: مديرة الخدمات المالية، وحدة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بوزارة الاقتصاد والمالية، اليونان.

استراحة شاي

11:15 – 10:45

11:15 – 13:15	الجلسة الرابعة آليات التنمية على الصعيد المحلي: مشاركة المواطنين
<p>يشمل إنشاء القدرات المحلية كذلك المواطنين والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والمرأة والشباب وغيرهم)، ذلك أن رهانات التنمية المستدامة (حفظ المصادر من أجل أجيال المستقبل) تقتضي مسارا للتربية والتوعية من خلال مشاركة ملموسة للمواطنين على المستوى المحلي. من أجل ذلك ستسعى هذه الجلسة إلى فهم كيفية نمو الوعي على الصعيد المحلي بندرة الموارد وكيفية نشوء الحوار بين مستعملي المياه. وستعنى الجلسة بتحديد المجموعات المحركة من المواطنين التي لها أو يمكن أن تكون لها صلة بمسار اتخاذ القرار. وسيمكن تبادل الخبرات بشأن تعبئة المواطنين من معرفة ما إذا تبين أن هذه الأعمال المشتركة مثمرة، وفي حالة ما إذا كانت كذلك، تحديد العبر التي ينبغي أن تستقى منها.</p> <p>الرئيس السيد محمد علي خواجا: المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (SONEDE)، تونس المتحدثون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• السيد بن العباس بن المامون: رئيس قسم التعاون والاتصال بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (ONEP)، المغرب</li> <li>• السيد يوسف حنيرة: منسق برامج بمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كاوتر/CAWTAR)، تونس</li> <li>• السيدة ماري جويل كودجوفي: مكلفة بمهمة بمعهد التدبير المفوض، فرنسا</li> </ul>	
13:15 – 14:00	الجلسة الختامية
<p><b>الكلمات ختامية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• السيد فتحي بديرة: مكلف بديوان الوزير المكلف بالوظيفة العمومية والتنمية الإدارية، الوزارة الأولى، تونس.</li> <li>• السيد موريزيو بونافيا (السفارة الإيطالية): رئيس وحدة التعاون التنموي. الرئيس المشارك لفريق العمل الرابع.</li> <li>• السيد كارلوس كوندى: منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بين الحكم والإدارة العامة، بمديرية الحكامة العامة والتنمية الإقليمية، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي</li> </ul>	
14:00	وجبة الغذاء